

التزويج فان خيف فوته كان له التزوج ففقه قال في البحر وقد اخناره
الكنا مشايخ كما في النهاية وصحة بن الفضل وقال في الهداية هو الاقرب
الي ففقه وقال في المحيبي والمبسوط والذخيرة هو الصحيح ولا بعد
التزوج ايضا بعض الاقرب ولا يبطل تزويجه بعود الاقرب
واذا كان الوفا فاصرا فللا بعد ان يزوج بكفو ومهر مثل مع وجوده
لانه لا ولاية له علي نفسه فغيره اولى واذا كان الاقرب سباحا
لا يوقف علي اثره فهو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة اذ في الجوهر
وليس للغائب من اب وغيره اعتراض النكاح الصادر من الاقرب
ولا ينقض ولا يبطل علي جازة الحالم لانها ليست شرطا واما البنت
الصغيرة فللا تزويجها ولو تغير كفو وبغير فاحتس وبغير
مهر مثل ولا يجوز لغيرهما من الاوليا ان يزوجها كالبراءة فغير
كفو وبغير مهر مثل ولا يصح اصلا وان كان من كفو وبغير مثل صح
وللصغير والصغيرة الخيار بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده **واما البالغة**
فلها ان تؤمن نكاح نفسها من كفو ولو مع وجود عصبتها ويوكا لها
قال في ترمذ لا يصار ونفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي وله اي الوفاي
اذا كان عصبة الاعتراض في غير الكفو هالم فدر منه الاولاد انهي
ورضا بعض الاوليا يتكاحا نفسها بغير الكفو كرضا الكل ان اشوا
في الدرجة والا فلا قرب حق النسخ والبالغة لا تجبر كرا كانت
او تيسا بل لا بد من اذنها وكاؤها بل لا يصرح وصحتها غير مضمرة اذن
الكفو

التزويج اذا عرف هذا فلا ينعقد النكاح بولي وبشاهد واحد ولو مع
حضور الزوجه خلا فالاي حنيفة نسبيا شروط الزوج عدم الاحرام
والاكراه وكونه بعينا وعلمه بحمل المراهه وشروط الزوجه عدم الاحرام والتميز
وعملها عن نكاح وعدة والعلم بانوثنها فلا يصح العقد علي الخنثي
ولو بانث ذكرته في الزوج او انوثته في الزوجه وينعقد النكاح
بلفظ زوجتك والخنثى دون ان زوجتك بالالف كما قاله من المشير
ولا يضر الخنثى كقوله جوزتك بالجيم وزوزتك بالزاي بدل الجيم وبالهمز
بدله المكاف في الخنثى وزوجتك في حق من لغته ذلك او عسر عليه
النطق بذلك كما قاله الرعي في الفتاوي وغيره **المفد علي مذهبي**
ابي حنيفة واما العقد علي مذهب الحنيفة فنقول اذا كانت البنت
البثيمة الفاصر لولي لها فالولاية للفاضي فيزوجها من كفو وبمهر
المثل واذا كان لها اوليا فلم يزويجها بكفو ومهر مثل لان الكفاة
حتم ومهر المثل حتما ويقدم الاقرب من العصبة علي غيره ثم من بعد
العصبة الام ثم من بعد الها ولد الام ثم من بعد ذوالارحام ثم من بعد هم السلطان
ثم من بعده قاض نص له عليه في منشوره وليس للموصي ان يزوج
البثيم مطلقا وللابعد من الاوليا المشاغل للعصبة مع بعضها بعضا
وغير العصبة التزوج بغيره الاقرب فوق مساواة القصر وليس له
ان يزوج مع وجود الاقرب الغائب فدر مساواة الفصا اذ لم يخف فوت
الكفو

نكاحها
مهرها
الولي
الاقرب
العصبة
الموصي
السلطان
القصر
الخنثى
الانثى
الذكور